

Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2555 (2020)، المتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" الذي اعتمد في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. لقد اتخذ القرار 2555 (2020) وفقا لإجراء التصويت المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو الإجراء الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا.

وعلا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق التالية:

رسالتي المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق 1) التي عرضت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1232 (انظر الضميمة من المرفق 1)؛

والرسائل الواردة ردا عليها من أعضاء مجلس الأمن، والتي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (انظر المرفقات من الثاني إلى السادس عشر).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء التي اتفق عليها أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار، قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". وقد وضع باللون الأزرق مشروع القرار هذا، الوارد في الوثيقة S/2020/1232 والمرفق طيه.

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن، فإنني أطرح للتصويت مشروع القرار المذكور أعلاه. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار هذا ومدتها 24 ساعة تمام الساعة 10/00 من صباح يوم الخميس 17 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 10/00 من صباح يوم الجمعة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وأي تحليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة إلى مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة (egian@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت غير قابلة للتمديد المبينة أعلاها ومدتها 24 ساعة.

وأعترزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت التي مدتها 24 ساعة. وأعترزم أيضا عقد مؤتمر عن بعد بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد انتهاء فترة التصويت بوقت قصير، بعد ظهر يوم الجمعة، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(توقيع) جيرري ماثيوز ماتجيبلا

رئيس مجلس الأمن

S/2020/1232

الأمم المتحدة

Provisional
16 December 2020
Arabic
Original: English



الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يلاحظ بقلق أن الحالة في الشرق الأوسط يخيم عليها التوتر وأن من المرجح أن تظل تلك الحالة على هذا النحو ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة لجميع أوجه مشكلة الشرق الأوسط،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/1159) وإن يعيد أيضاً تأكيد قراره 1308 (2000)، المؤرخ 17 تموز/يوليه 2000،

وإن يشدد على أن الطرفين كليهما يجب أن يلتزما بأحكام اتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وأن يتقيدا بوقف إطلاق النار تقيداً تاماً،

وإن يعرب عن قلقه من أن الأنشطة العسكرية المستمرة من جانب أي جهة فاعلة في منطقة الفصل بين القوات ما زالت تتطوي على إمكانية تصعيد مظاهر التوتر بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتهديد وقف إطلاق النار بين البلدين، وتعريض السكان المدنيين المحليين وأفراد الأمم المتحدة في الميدان للخطر،

وإن يعرب عن تقديره في هذا الصدد لجهود الاتصال التي تبذلها القوة للحيلولة دون تصعيد الوضع عبر خط وقف إطلاق النار،

وإن يعرب عن الجزع من خطر اندلاع النزاع بشكل خطير في المنطقة من جراء العنف الدائر في الجمهورية العربية السورية،

وإن يعرب عن القلق من جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات،

وإن يشير إلى آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بما في ذلك الاستنتاجات المتعلقة بإطلاق نيران الأسلحة عبر خط وقف إطلاق النار فضلاً عن استمرار النشاط العسكري على الجانبين برافو من منطقة الفصل، وإن يشدد، في هذا الصدد، على أنه

ينبغي ألا تكون هناك أي قوات عسكرية أو معدات عسكرية أو أفراد في تلك المنطقة غير أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

وإن يدعى جميع أطراف النزاع الداخلي السوري إلى وقف العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما يشمل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وإلى احترام القانون الدولي الإنساني،

وإن يلاحظ الخطر الكبير الذي يتهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة من جراء الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام، **وإن يؤكد** في هذا الصدد الحاجة إلى عمليات إزالة الألغام وتطهير المناطق منها في ظل الامتثال الصارم لاتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات،

وإن يعيد تأكيد استعداداته للنظر في إدراج الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات التي تقدم الدعم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية المعروف أيضا باسم داعش) أو إلى جبهة النصرة (المعروفة أيضا باسم جبهة فتح الشام أو هيئة تحرير الشام) في قائمة الجزاءات، بما فيها الجهات التي تقوم بالتمويل أو التسليح أو التخطيط أو التجنيد لفائدة تنظيم الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، بما في ذلك الجهات التي تشارك في شن هجمات على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أو تدعم تلك الهجمات على نحو آخر،

وإن يقر بضرورة بذل جهود لتعديل وضع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تعديلا مرنا للتقليل إلى أدنى حد من احتمال تعرّض أفرادها للخطر أثناء استمرارها في تنفيذ ولايتها، مع التشديد على أن الغاية الأساسية هي عودة حفظة السلام إلى منطقة عمليات القوة في أقرب وقت ممكن عمليا،

وإن يشدد على أهمية حصول مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات على التقارير والمعلومات المتعلقة بالتشكيلة الحالية لإعادة نشر القوة، **وإن يشدد أيضا** على أن هذه المعلومات تساعد مجلس الأمن في تقييم أداء القوة وتكليفها بمهامها واستعراض عملها، وفي التشاور الفعال مع البلدان المساهمة بقوات،

وإن يؤكد ضرورة أن تتوافر لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك جميع الوسائل والموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها في أمن وأمان، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها لمنطقة الفصل وخط وقف إطلاق النار، ولتحسين حماية القوات، حسب الاقتضاء، **وإن يشير** إلى أن سرقة الأسلحة والذخيرة والمركبات وغيرها من الأصول التابعة للأمم المتحدة وعمليات نهب وتدمير مرافق الأمم المتحدة أمر غير مقبول،

وإن يعرب عن بالغ تقديره لأفراد قوة الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، بمن فيهم أفراد فريق المراقبين في الجولان، لخدمتهم في بيئة عمل محفوفة بتحديات مستمرة، **وإن يشدد** على ما لاستمرار وجود القوة من مساهمة مهمة في السلام والأمن في الشرق الأوسط، **وإن يرحب** بالخطوات المتخذة لتعزيز سلامة وأمن أفراد القوة، بمن فيهم أفراد فريق المراقبين في الجولان، **وإن يشدد** على ضرورة توخي اليقظة باستمرار لكفالة سلامة أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان وأمنهم،

وإن يدين بشدة الحوادث التي تهدد سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم،

واند يعرب عن تقديره للقوة، ومن ضمنها فريق المراقبين في الجولان، لإعادة إرساء وجودها في معسكر نبع الفوار ولتحقيق المزيد من التقدم صوب توسيع نطاق وجودها في منطقة العمليات عن طريق الدوريات وإعادة تأهيل المواقع على الجانب برفافو،

واند يحيط علما بخطة الأمين العام المتعلقة بعودة القوة إلى الجانب برفافو، استنادا إلى التقييم المستمر للحالة الأمنية في منطقة الفصل وما يحيط بها، وإلى النقاش والتنسيق المتواصلين مع الطرفين،

واند يشير إلى أن نشر القوة واتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974 خطوتان نحو تحقيق سلام عادل ودائم على أساس قرار مجلس الأمن 338 (1973)،

واند يشير إلى القرار 2378 (2017) والطلب الذي وجهه فيه إلى الأمين العام بأن يضمن استخدام البيانات المتعلقة بفعالية عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البيانات المتعلقة بأداء عمليات حفظ السلام، من أجل تحسين التحليل القياسي وتقييم عمليات البعثات، استنادا إلى معايير واضحة ومحددة جيدا، **واند يشير كذلك** إلى القرار 2436 (2018) والطلب الذي وجهه فيه إلى الأمين العام بأن يضمن الاستناد إلى بيانات أداء موضوعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاعتراف بالأداء المتميز وتحفيزه والقرارات المتعلقة بالنشر، وتدابير التصحيح، والتدريب، وحجب السداد، وإعادة الأفراد النظاميين إلى الوطن أو فصل الموظفين المدنيين،

واند يشير إلى القرار 2242 (2015) وتطلعه إلى زيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

1 - **يهيب** بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره 338 (1973) المؤرخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973؛

2 - **يشدد** على الالتزام الواقع على عاتق كلا الطرفين باحترام أحكام اتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات احتراماً دقيقاً وتاماً، ويدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي انتهاكات لوقف إطلاق النار ولمنطقة الفصل، **ويشجع** الطرفين على الاستفادة الكاملة بصورة منتظمة من وظيفة الاتصال التي تقوم بها القوة من أجل معالجة المسائل موضع الاهتمام المشترك، حسب الاقتضاء، والحفاظ على اتصالهما بالقوة للحيلولة دون تصعيد الوضع عبر خط وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة، **ويشدد** على وجوب ألا يكون هناك أي نشاط عسكري من أي نوع في منطقة الفصل، بما في ذلك العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة العربية السورية؛

3 - **يشدد** على أن تظلّ القوة كيانا محايدا **ويؤكد** ضرورة وقف جميع الأنشطة التي تعرّض للخطر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان ومنح أفراد الأمم المتحدة الموجودين في الميدان حرية أداء الولاية المنوطة بهم في أمن وأمان؛

4 - **يدرك** اعتزام الأمين العام ترشيح رئيس دائم جديد للبعثة وقائد القوة بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية؛

5 - **يدعو** جميع الجماعات غير قوة مراقبة الأمم المتحدة لفض الاشتباك إلى مغادرة جميع مواقع القوة، وإعادة مركبات حفظة السلام وأسلحتهم ومعداتهم الأخرى؛

6 - **يُهيّب** بجميع الأطراف أن تتعاون تعاوناً تاماً مع عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأن تحترم امتيازاتها وحصاناتها وتضمن حرية حركتها، وكذلك أمن أفراد الأمم المتحدة الذين يضطلعون بالولاية المنوطة بهم، وقدرتهم على العبور فوراً ودون عوائق، بما في ذلك إيصال معدات القوة دون عوائق والاستخدام المؤقت لمنافذ بديلة للدخول والخروج، حسب الاقتضاء، لضمان سير أنشطة تناوب أفراد القوات وإعادة الإمداد في أمن وأمان، طبقاً للاتفاقات القائمة، ويحث الأمين العام على الإسراع بإبلاغ مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بأي إجراءات تعوق قدرة القوة على الوفاء بالولاية المنوطة بها؛

7 - **يدعو** الطرفين إلى توفير كل الدعم اللازم لإتاحة استفادة القوة الكاملة من معبر القنيطرة تمشياً مع الإجراءات المعمول بها لتمكين القوة من تعزيز عملياتها على الجانب برفو بقصد تيسير تنفيذ الولاية بفعالية وكفاءة؛

8 - يطلب إلى القوة، في حدود قدراتها ومواردها المتاحة، وإلى الدول الأعضاء، والأطراف ذات الصلة اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية سلامة جميع أفراد القوة وأمنهم وصحتهم، تمشياً مع القرار 2518 (2020)، مع أخذ أثر جائحة كوفيد-19 في الاعتبار

9 - **يرحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة من أجل تعزيز وجودها وتكثيف عملياتها في منطقة الفصل، بما في ذلك اعتزام البعثة استئناف عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو، إذا ما سمحت الظروف بذلك وفقاً لتقييم البعثة، وكذلك تعاون الطرفين على تيسير هذه العودة، إلى جانب الجهود المتواصلة بقصد التخطيط للعودة السريعة للقوة إلى منطقة الفصل، بما في ذلك توفير الحماية الكافية للقوات، استناداً إلى تقييم مستمر للأمن في المنطقة؛

10 - **يؤكد** أهمية إحراز تقدم في نشر التكنولوجيا المناسبة، بما في ذلك قدرات مكافحة أجهزة التفجير اليدوية الصنع ونظام للاستشعار والإنذار، وتلبية الاحتياجات المتعلقة بالوظائف المدنية، لضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتنا، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الطرفين، ويلاحظ في هذا الصدد أن مقترح الأمين العام بشأن تلك التكنولوجيات قد جرى نقله إلى الطرفين للموافقة عليه؛

11 - **يشجع** طرفي اتفاق فض الاشتباك على التعاون البناء مع القوة من أجل تيسير اتخاذ الترتيبات اللازمة لعودتها إلى منطقة الفصل، مع مراعاة الاتفاقات القائمة؛

12 - **يشجع** إدارة عمليات السلام وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على مواصلة المناقشات ذات الصلة بشأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل لعام 2018 من أجل تحسين أداء البعثة وأداء ولاية القوة؛

13 - **يرحب** بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لجعل ثقافة الأداء قاعدة متبعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، **ويشير** إلى طلبه الوارد في القرارين 2378 (2017) و 2436 (2018) أن يكفل الأمين العام استخدام بيانات الأداء المتعلقة بفعالية عمليات حفظ السلام لتحسين عمليات البعثات، بما في ذلك فعالية القرارات، من قبيل تلك المتعلقة بالنشر والعلاج والإعادة إلى الوطن والحوافز، **وإنه يؤكد** من جديد دعمه لإعداد إطار سياساتي شامل ومتكامل للأداء تكون فيه معايير أداء واضحة لتقييم جميع أفراد الأمم المتحدة المنبئين والنظاميين الذين يعملون في عمليات حفظ السلام ويقدمون لها الدعم، ويسر التنفيذ الفعال والكامل للولايات، ويحتوي على منهجيات شاملة وموضوعية تستند إلى معايير واضحة ومحددة جيداً لكفالة المساءلة عن التقصير في الأداء وإتاحة حوافز للأداء المتفوق والاعتراف به، ويدعو الأمم المتحدة

إلى تطبيق هذا الإطار على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حسب الوارد وصفه في القرار 2436 (2018)، ويلاحظ الجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع نظام شامل لتقييم الأداء، ويطلب إلى الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن يسعيا إلى زيادة عدد النساء العاملات في القوة وأن يكفلا مشاركة المرأة على نحو كامل وفعال وهاذف في جميع جوانب العمليات؛

14 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال التام من جانب جميع أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، المدنيين والنظاميين، بما في ذلك أفراد قيادة البعثة وأفراد دعم البعثة، لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبناها الأمم المتحدة، وأن يبقي المجلس على علم كامل بما تحضره القوة من تقدم في هذا الصدد من خلال تقاريره المقدمة إلى المجلس، بما في ذلك عن طريق إبلاغ المجلس بشأن بدء تنفيذ الاستعراضات في إطار القرار 2272 (2016) ومواعيدها النهائية المتفق عليها ونتائجها، **ويشدّد** على ضرورة منع حدوث حالات الاستغلال والانتهاك هذه وتحسين كيفية التعامل مع تلك المزاعم بما يتفق مع القرار 2272 (2016)، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مواصلة اتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة، بما في ذلك فحص سجلات جميع الأفراد والتدريب بغرض التوعية في مرحلة ما قبل النشر وفي الميدان، وكفالة تحقّق المساءلة التامة في الحالات التي يتورّط الأفراد التابعون لها في ممارسة مثل هذا السلوك من خلال التحقيق في الادعاءات في الوقت المناسب من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومن جانب القوة، واتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومساءلة مرتكبي تلك الأعمال، وإعادة الوحدات المعنية إلى الوطن عندما تكون هناك أدلة موثوقة على ممارسة تلك الوحدات الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع أو بشكل عام؛

15 - **يقرر** تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه 2020، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يكفل إمداد القوة بما يلزم من قدرات وموارد كي تفي بولايتها في أمن وأمان؛

16 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوما تقريرا عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973).

المرفق الثاني

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة**

أشير إلى الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن مشروع القرار المتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2020/1232).

ووفقا للإجراء المحدد لاعتماد مشاريع القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تؤيد مشروع القرار هذا.

(توقيع) فيليب كريديكا

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال للصين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم، سيدي، وفريقكم على الدعم القوي في تيسير إجراءات التصويت.

أرجو التكرم بالإحاطة علماً بأن الصين تصوت لصالح مشروع القرار S/2020/1232، الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

(توقيع) داي بينغ

السفير

القائم بأعمال البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن**

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة [S/2020/1232](#)، المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، يصوت وفد الجمهورية الدومينيكية مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) خوسيه سنغر وايسنغر

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفدي يصوت لصالح مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الوارد في الوثيقة [S/2020/1232](#).

(توقيع) سفين يورغنسن

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، الذي وضع باللون الأزرق تحت الرمز [S/2020/1232](#). تصوت فرنسا لصالحه.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أكتب ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 التي يستهل فيها إجراء تصويت كتابي وفقا للإجراءات التي اتفق عليها أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، على النحو الوارد في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى أعضاء المجلس (S/2020/253).

فيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" وبشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1232:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة للقرار المذكور أعلاه.

(توقيع) كريستوف هويسغن

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثامن

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2020/1232).

أشير بموجب هذه الرسالة إلى أن إندونيسيا تؤيد القرار المذكور.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى الإعراب عن تصويتهم على مشروع القرار (S/2020/1232) الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد مشاريع القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر قد قررت التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) نياندو أوغي

الوزير المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقر باستلام رسالتكم المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/1232).
وفقا للإجراءات المتبعة لاعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن القائمة خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، الواردة في الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن في 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، أتشرف بإبلاغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت لصالح مشروع القرار S/2020/1232.

(توقيع) دميتري بوليانسكي

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/1232) الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) إينغا روندا كينغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة**

أشير إلى الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الوارد في الوثيقة [S/2020/1232](#).

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث عشر

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة (S/2020/1232)، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت لصالح مشروع القرار.

(توقيع) طارق الأدب

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع عشر

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، فإن المملكة المتحدة تصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة [S/2020/1232](#)، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

(توقيع) باربرا وودورد

السفيرة

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس عشر

رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/1232)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت لصالح مشروع القرار.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس عشر

**رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمتعلقة بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، على النحو الوارد في الوثيقة [S/2020/1232](#)، أود أن أحيطكم علما بأن فييت نام تصوت لصالح مشروع القرار المذكور.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة
